خـــــلاف مـــعـــطـــيـــات الـــواقـــع

الكهرباء تؤكد التزامها بتجهيز ٨ ساعات يومياً وتطالب بتشريعات للحد من التجاوزات

□ بـغـداد/ متـابـعـة المـدى الاقتصادي

خلافاً لمعطيات الواقع أكدت وزارة الكهرباء التزامها بتجهيز المواطنين ثماني ساعات من خلال إنتاجها للطاقة، فضلا عن الكهرباء المستوردة، مطالبة بجملة تشريعات للقضاء على التجاوزات.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة الكهرباء ملتزمة بتوفير ثماني ساعات كهرباء للمواطنين يوميا من خلال إنتاجها للطاقة، فضلا عن الكهرباء المستوردة والتي بلغت بمجموعها ستة آلاف و٢٠٠ ميغاواط"، مشيرة إلى "وجود تجاوزات كثيرة من مجالس المحافظات على حصصهم المقررة بالإضافة إلى تجاوز المواطنين على الشبكة الكهربائية".

وأضاف المدرس أن "وزارة الكهرباء غالبا ما تناشد المحافظين وأعضاء مجلس المحافظة وخصوصا المناطق الجنوبية لمراقبة التوزيع العادل للطاقة الكهربائية داخل محافظاتهم"، مشيرا إلى أن "الوزارة بحاجة إلى إسناد حكومي كبير وإسناد تشريعي، للقضاء على التجاوزات وفرض عقوبات صارمة".

وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت، في الـ٢٤ من تموز الماضي، أن إنتاجها من الطاقة وصل إلى ما يقارب ٦٣٠٠ ميغاواط لتجهز المواطنين بثماني ساعات يوميا، بعد حذف الاستثناءات المخصصة للمؤسسات الخدمية، وفيما أشارت إلى أن تجهيز الطاقة يواجه مشكلة التجاوز على الحصص المقررة من قبل عدد من المحافظات من خلال تأثيراتها الكبيرة على مراقبي المحطات، أكدت حاجتها لإسناد وتعاون أوسع لتحقيق العدالة في التوزيع.

وأعلن مجلس الوزراء في الـ١٢ من شهر حزيران الماضي، عن موافقته على إضافة ٩٢٧ مليون دولار إلى الموازنة التكميلية لـوزارة للكهرباء للعام الحالي، والتي ستخصص لتنفيذ مشاريع محددة من قبل لجنة شؤون الطاقة التابع لمجلس الوزراء.

وتشهد البلاد منذ منتصف شهر شباط الماضي، العديد من الاحتجاجات على تردي الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء وطول ساعات انقطاع التيار إلى نحو ٢٠ ساعة يومياً أو أكثر.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، قد تعهد في الـ١٧ من شباط الماضي، بإنهاء أزمة الكهرباء في البلاد خلال مدة لا تزيد على ١٥ شهراً، في إطار سلسلة التعهدات التي أطلقها استجابة لحركة الاحتجاجات الواسعة التي شهدتها غالبية المدن العراقية يوم ١٥ شباط الماضي. يذكر أن العراق يعاني نقصا في الطاقة الكهربائية منذ بداية عام ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد عام ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، ما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة والأهلية في وقت تسجل فيه حرارة الطقس ارتفاعا مطردا إذ تتجاوز الـ٥٦ درجة مئوية. في غضون ذلك كشف ائتلاف دولة القانون عن وضع اليد على ملف فساد لوزارة الكهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار، مبيناً أن الملف المتضمن إبرام عقدين تم فسخه لاحقا بعد اتضاح أن الشركتين اللتين حصلتا على العقدين كانتا وهميتين.

وفرقت القوات الامنية امس الاول الجمعة تظاهرة شعبية انطلقت في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد مطالبة بإقالة وزير الكهرباء من منصبه على خلفيه فشله في تحسين الطاقة الكهربائية.

وقالت عضو ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إنه "تم كشف ملف فساد في وزارة الكهرباء متضمناً توقيع عقدين بقيمة ١,٧ مليار دولار مع شركتين اجنبيتين اتضح في ما بعد أنهما وهميتان". وأوضحت الفتلاوي ان "وزارة الكهرباء سارعت الى إلغاء العقدين اللذين ابرمتهما مع الشركتين"، مبينة أن "وزير الكهرباء رعد شلال وكل من تورط بهذه الصفقة يجب ان يحالوا الى المحاسبة".

يشار الى أن "وزير التخطيط الأسبق جواد هاشم بعث برسالة إلى رئيس الوزراء نوري المالكي في الثاني من آب الجاري، تتضمن وثائق حول قيام وزارة الكهرباء بتوقيع عقود بناء محطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق مختلفة من العراق مع شركات، تبين له أنها إما وهمية لا وجود لها، أو مفلسة .

ونشرنا في عدد (المدى) الصادر يوم امس السبت ان"هاشم كشف أن الحكومة العراقية ممثلة بوزارة الكهرباء وقّعت في ٧ تموز ٢٠١١ عقدا مع شركة كندية تدعى Capgent لبناء محطات للكهرباء في عدد من مناطق العراق. قيمة العقد، كما ورد في الصحافة، هو ١,٢ مليار دولار أمريكي. قدمت Capgent عنوان مقرها على النحو الآتي:(٤٤٠-٣١٩ W. Pender Street- Vancouver، B.C./ Canada).

ويعاني العراق نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، فيما يقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط خلال السنوات الأربع المقبلة، ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

وكانت الحكومة العراقية قد اعلنت في أيار/مايو الماضي، عن تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لتجهيز أصحاب المولدات الأهلية والحكومية بالوقود مجانا على أن تلتزم بتشغيل ١٢ ساعة يوميا، مؤكدة أن تلك المبالغ سيتم تسديدها من وزارة المالية أو تستقطع من واردات وزارة النفط نهاية العام الحالي. الى ذلك أكدت وزارة الكهرباء عن حاجتها لقوانين وتشريعات للقضاء على التجاوزات مشددة على التزامها بتجهيز المواطنين بـ٨ ساعات يوميا ..

وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة مصعب المدرس في بيان تلقت وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) نسخة منه إن هناك تجاوزات كثيرة من مجالس المحافظات على حصصهم المقررة بالإضافة إلى تجاوز المواطنين على الشبكة الكهربائية وان الوزارة بحاجة إلى إسناد حكومي كبير وإسناد تشريعي، للقضاء على التجاوزات وفرض عقوبات صارمة.

واضاف المدرس إن الوزارة ملتزمة بتوفير ثماني ساعات كهرباء للمواطنين يوميا من خلال إنتاجها للطاقة، فضلا عن الكهرباء المستوردة والتي بلغت بمجموعها ستة آلاف و ٢٠٠ ميغاواط .

وتعاني شبكة الكهرباء الوطنية ومنذ فترة ليست بالقصيرة ترديا واضحا في انتاجها وتجهيزها للمواطنين رغم كل الاجراءات الحكومية مما حدا بالمواطنين القيام بتظاهرات مستمرة مطالبة بتقديم المسؤولين عن هذا التردي للقضاء .

وكانت وزارة الكهرباء قد كشفت عن أنها تنتج ٥ آلاف ميغاواط ،وتستورد من إيران وتركيا ما يقارب ألف ميغاواط.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)إن " وزارة الكهرباء تنتج ٥ آلاف ميغاواط ،وتستورد من إيران وتركيا مايقارب ألف ميغاواط ليصبح مجموع ماتحتويه المنظومة الكهربائية ٦ آلاف ميغاواط ".

وأضاف أن" وزارته تعمل على معالجة مشكلتي الوقود لتشغيل المحطات الغازية ومعالجة الحصص المقررة لكل محافظة من الطاقة الكهربائية ".

وأشار إلى أنها " تعمل على التنسيق مع وزارة النفط على توفير ١٠ ملايين برميل من الوقود لتجهيز ٨ ساعات يوميا لحين اكتمال مشاريع نصب المحطات الكهربائية في جميع المحافظات ".

وأعلنت وزارة الكهرباء الأتحادية في ٢٨ تموز/يوليو أنها بحاجة إلى عشرة ملايين برميل يومياً لتشغيل جميع محطات الوقود الكهربائية وتوفير ٨ ساعات يوميا من الكهرباء .

مصادر : تحذيرات من بضائع تالفة عبر منفذ زرباطية الحدودي مع إيران

□ واسط/ وكالات

حذرت غرفة تجارة واسط من إدخال بضائع تالفة أو منتهية الصلاحية عبر منفذ زرباطية الحدودي مع إيران خلال رمضان، مطالبة سلطات المنفذ بالتحقق من صلاحية المواد الغذائية المستوردة قبل منحها تراخيص الدخول.

وقال عضو مجلس إدارة الغرفة عبد الهادي العفات لـ" السومرية نيوز"، إن "غرفة تجارة واسط تحذر التجار والمستوردين كافة سواء كانوا من محافظة واسط أم من المحافظات الأخرى من استغلال شهر رمضان وتوريد مواد غذائية تالفة أو منتهية الصلاحية عبر منفذ زرباطية الحدودي مع إيران، نحو ٩٠ كم جنوب شرق الكوت".

وأضاف العفات أن "مع تزايد الطلب على المواد الغذائية المختلفة في رمضان لاسيما منها العصائر قد يدفع بالتجار إلى استيراد كميات كبيرة منها هذه الأيام مما يكون عاملاً مشجعا لتدفق مواد غذائية تالفة أو منتهية الصلاحية الى البلاد".

وطالب العفات السلطات المختصة الموجودة في المنفذ بـ"التحقق من صلاحية المواد الغذائية المستوردة سواء كانت لحساب تجار واسط أو المحافظات الأخرى قبل أن يتم منحها سمة الدخول من خلال تدقيق شهادات الاستيراد لأي مادة تدخل والتشدد في إجراء الفحوصات المختبرية لها، وعدم السماح للبضائع التالفة وغير المطابقة لشهادة الاستيراد بالمرور للعراق".

وشدد العفات على "أن تشمل حتى المواد الداخلة ضمن المساعدات الإنسانية التي غالبا ما يحصل عليها أصحاب الجمعيات الخيرية أو الإنسانية من دول مختلفة، ويتم دخولها إلى الأراضي العراقية عبر المنفذ المذكور بالتزامن مع شهر رمضان بغية توزيعها كمعونات بين الأسر الفقيرة والمحتاجة". يذكر أن مسؤولين إيرانيين وآخرين من محافظة واسط التقوا في مدينة الكوت في الثامن والعشرين من شهر تموز الماضي ودارت مباحثات الطرفين حول إمكانية رفع التبادل التجاري بين العراق وإيران من خلال منفذي زرباطية ومهران المتجاورين وكذلك طالب الجانب الإيراني بضرورة فتح منطقة للتجارة الحرة تكون محصورة بمواطني محافظتي واسط وإيلام الإيرانية.

لجنة الاقتصاد: نظام (السلة الواحدة) للبطاقة التموينية سيطبّق قريباً

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية إن نظام (السلة الواحدة) للبطاقة التموينية سيطبق الشهر المقبل.

وقالت عضو لجنة الاقتصاد البرلمانية النائبة ناهدة الدايني في تصريح لـ (الوكالة الأخبارية للأنباء) : بعد النقاشات مع وزير التجارة تم الاتفاق على أن يطبق نظام السلة الواحدة لمفردات البطاقة التموينية الشهر المقبل، مشيرة الى ان اللجنة طالبت بسحب المبالغ التي يقدمها المواطن للوكيل وذلك للحد من جشع واستغلال بعض الوكلاء. واوضحت الدايني : قدمت اللجنة مقترحاً لمجلس الوزراء بسحب مبالغ البطاقة التموينية من المواطن وذلك لكثرة الشكاوي التي يقدمها المواطنون،(مفسرة) هناك أكثر من(٥٩) ألف وكيل اغلبهم يقومون بأخذ (٣٠٠٠) دينار عن كل مادة علماً ان حصة الدولة من الفرد هي (٢٥٠) ديناراً.

الديوانية تدعو المستثمرين والصناعيين إلى إنشاء مصانع غذائية

□ الديوانية/ وكالات

أكدت محافظة الديوانية أن وفرة المحاصيل الزراعية بدون وجود مخازن مبردة أو مصانع غذائية ستؤدي إلى نتائج عكسية على المزارعين، داعية المستثمرين والصناعيين إلى إنشاء تلك المصانع والمخازن لدعم القطاع الزراعي. وقال المستشار الزراعي لمحافظة الديوانية علي مانع في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تجربة البيوت البلاستيكية في المحافظة شهدت نجاحا كبيرا، حيث بدأت تتكاثر بشكل سريع بعد أن لمس الفلاح وفرة بمنتجها وقلة في حاجتها للمياه، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاجها"، مبينا أن "هذه الوفرة في المحاصيل ستؤدي إلى انخفاض أسعار المنتج، الأمر الذي يسبب بخسارة للمزارع". وأضاف مانع أن "عدم وجود مصانع غذائية أو مخازن مبردة يتم فيها حفظ المنتج هي من العوامل التي ستؤدي إلى خسارة المزارع"، داعيا المستثمرين والصناعيين إلى "إنشاء تلك المعامل والمخازن المبردة بالطرق الحديثة". وأكد مانع أن "كافة مقومات نجاح هذه المصانع متوفرة في المحافظة كالمنتجات الزراعية التي تتميز بأسعارها المناسبة إضافة إلى وفرة الأيدي العاملة"، لافتا إلى أن "الحكومة المحلية مستعدة لتقديم كافة التسهيلات المطلوبة لإنجاح هذه المشاريع التي تدعم القطاع الزراعي وتطوره". وشهدت الديوانية ، إقبالا كبيرا من قبل الفلاحين والمزارعين على إنشاء البيوت البلاستيكية المحمية في عموم المحافظة، حيث جاءت زيادة الطلب عليها بعد معرفة الفلاح بحجم الفائدة الاقتصادية والإنتاجية منها وفق الخطط العلمية المتطورة والحديثة، وتنتج البيوت كافة المحاصيل الخضرية كالباذنجان والطماطة والخيار وفي جميع المواسم، ويبلغ عدد البيوت البلاستيكية في المحافظة نحو ٨٠٠ بيت، حيث يتزايد عددها بشكل مستمر.

متخصصون يستبعدون الانتعاش الاقتصادي والخدمي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

استبعد اقتصاديون انتعاش الوضع الخدمي والاقتصادي لعدم وجود الرؤية الستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية.

وقال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في تصريح لـ (الوكالة الأخبارية للانباء) : ليست هناك أية بوادر حقيقية من قبل الحكومة للاهتمام بالقضايا الاقتصادية الجوهرية وحتى الحلول الموجودة هي ترقيعية، وهذا يعود الى غياب الرؤية الستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية.

وأشار الصوري الى غياب الستراتيجية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مما أدى الى فوضى اقتصادية عارمة في العراق ولا توجد أية خطوة جدية لحل هذه المشاكل، مرجعاً ذلك إلى فلسفة الحكومات المتعاقبة في تعاملها مع الاقتصاد العراقي.

ودعا الصوري الى ضرورة الأهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي ويكون لها برنامج متكامل دقيق ومخطط.

من جهته أكد الخبير الصناعي عبد الحسن الشمري :أن المشاكل السياسية ما زالت طاغية على الساحة العراقية وتتصارع في ما بينها وهذا سينعكس سلباً على الاقتصاد العراقي ولمصلحة البلد.

وقال الشمري ان أغلبية العاملين في اللجنة الإقتصادية البرلمانية والوزارات الإقتصادية هم غير كفوئين وليس لهم إختصاص وإدراك تام في الإقتصاد، لذلك نحن لا نرى وجود إتحاد ما بين الوزارات الإقتصادية من أجل وضع برنامج واضح لها للنهوض به، مشيراً إلى أن القوانين تصدر من قبل البرلمان وينقضها مجلس الوزراء .

وأضاف أن الشارع العراقي مليء بالمتسولين والعاطلين عن العمل ، متسائلاً هل من المعقول أن العراق الذي يمتلك هذا الخزين المادي الهائل من الأموال وشعبه يعيش بهذا الفقر ؟

وبالمقابل ،رجحت اللجنة الإقتصادية البرلمانية بأن المشاكل السياسية ستتجه نحو الحلول ويصبح العراق البلد الأول بالمنطقة من الناحية الإقتصادية باستقطاب المستثمرين الاجانب الى العراق .

وقال عضو اللجنة الإقتصادية النائب محما خليل : أن المشاكل السياسية ستتجه نحو الحلول والظروف الأمنية تتحسن ويصبح العراق البلد رقم واحد في المنطقة من الناحية الإقتصادية وأستقطاب المستثمرين لما يمتلكه من ثروات كبيرة بالقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية .

وأضاف نحن شرعنا أربعة قوانين مهمة في الدورة السابقة ولا يوجد تطبيق لها في الواقع ومن المؤمل أن تكون رافداً من روافد الموازنة العامة للدولة ، مبيناً القوانين التي تم تشريعها هي التعريفة الكمركية وصناعة المنتج وحماية المستهلك ومنع الاحتكار .

وأشار الى المادة (٢٥) و(٢٦) من الدستور العراقي الذي يكفل الدولة العراقية بإصلاح القطاعات الاقتصادية والاستفادة من مواردها ولاسيما القطاع الخاص ، مستذكراً أن القطاع الزراعي في السبعينات كان يشغل نسبة (٣٢٪) من الموازنة والآن لا يتجاوز (٧٪) الى (٨٪) من الموازنة العامة .

ودعا الى تهيئة البنية التحتية ليتحول الإقتصاد العراقي من المركزي الى إقتصاد السوق والدخول الى منطقة التجارة العالمية والأهتمام بالقطاع الخاص.

دراســـة: الـضـــرورة تـتـجـه إلـى اعـتـمـاد تجـــارب الآخـريـــن لـلاسـتـثـمـار الصناعي

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وضع خبير التنمية الصناعية عامر الجواهري دراسة تحليلية عن كيفية استقطاب الاستثمار في القطاع الصناعي، من خلال استحداث لجنة عليا للاستثمار تتولى مهام ووضع الرؤية المستقبلية للعملية الاستثمارية و السياسات والخطط.

وقال الجواهري في دراسته التحليلية بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : يجب ان يكون هناك فرق للعمل الاداري لتنفيذ عملية الاستثمار، وتقوم بالاطلاع على تجارب الآخرين بمشاركة المختصين من كافة الجهات الحكومية وممثلي منظمات القطاع الخاص وهيئات الاستثمار لاستمزاج كافة الآراء وتنسيق اسلوب العمل الفرقي."

واضاف : يتم تكليف فريق عمل متخصص و مدير مشروع لادارة فعاليات كل فرصة استثمارية ويمكن تكليف نفس الفريق بمسؤولية أكثر من مشروع ضمن نفس القطاع، وبالامكان ان يتولى مدير المشروع الاستثماري مهمة ادارة فعاليات الترويج و الاعلان والاجابة على الاستيضاحات مع الاستجابة للاتصالات والاستفسارات التي ترد من المهتمين وأن يتصف بالجدية و السرعة والوضوح في الاجابة على التساؤلات اضافة الى دراسة و تقصي المعوقات و امكانات تسهيل الإجراءات للفرصة الاستثمارية المعلنة"

وتابع الجواهري:ان"من ضمن مهام هذا الفريق تخطيط وتنفيذ حملات التوعية والتثقيف بالتوجهات ازاء كل مشروع مع العاملين فيه أولاً ثم مع باقي الجهات ذات العلاقة وانتهاءً بالجهات التشريعية،"موضحاً:"تجري هذه الحملات بالتنسيق مع مجالس المحافظات وادارات الشركات العامة المعنية، لاتاحة توفير أوسع ما يمكن من قاعدة معلومات دقيقة عن كل فرصة استثمارية و تأسيس بنك للمعلومات ليتسنى سرعة وتوحيد الاجابة على الاستفسارات التي ستردلاحقا، على أن ترسل الى كافة المستثمرين."

ودعا الجواهري الى"تحديد برنامج زمني تنفيذي لكل مشروع استثماري يتم اقراره من قبل اللجنة العليا للاستثمار."

وطالب في دراسته بأن يتم التنسيق مع اتحادات ومنظمات القطاع الخاص المختلفة والمؤسسات الاقتصادية المحلية لاستمزاج الآراء والحث على تحقيق الشراكات بين الاستثمار الأجنبي والمحلي وترسيخ التوجه لتحفيز الاستثمار المشترك بالتنسيق مع المصارف العراقية الخاصة مجتمعة أو منفردة والجهات الاخرى التي لديها أرصدة مالية وتتوخى استثمارها للمشاركة في العملية الاستثمارية لوزارة الصناعة و المعادن بكافة أنواع المشاركة المقترحة و خاصة للدخول كشريك في الشركات المساهمة .

واشار الخبير الصناعي الى اهمية عملية الترويج للاستثمار من خلال أهمية وضوح الرؤية التام لدى الدوائر والفرق المروجة للاستثمار عن تفاصيل الفرص الاستثمارية المعلنة و جدواها ودراسة السوق المتعلقة بانتاجها ومدى توفر كافة مصادر المدخلات اللازمة لنجاحها وماهية المطلوب من المستثمر وطريقة الاستثمار المقترحة وكافة نقاط القوة والضعف فيها وتوسيع مساحة الانتشار في عملية الترويج لضمان اطلاع المستثمرين المقتدرين ماليا وفنيا وانتشارا في الأسواق العالمية ولديهم الخبرة لادارة وتسويق منتجات المعامل المستهدفة لضمان جذب الشركات العالمية الرصينة و الجادة للمشاركة بالفرص الاستثمارية المعلنة وبالتالي نجاح العملية الاستثمارية لتتكلل بالتشغيل والانتاج بالطاقات القصوى لتساهم في تحسين الاقتصاد الوطني.

وشدد الخبير على ضرورة الكفاءة العالية لفريق الترويج الذي يفضل أن يضم كافة الاختصاصات ذات الصلة بالفرص الاستثمارية و بالواقع العملي في البلد ليكون مهيأ للإجابة على كافة استفسارات و متطلبات و استيضاحات المستثمرين،على أن يكون لدى الفريق تصور عن آليات جذب الاستثمار الأجنبي.

واوضح الجواهري اهم الوسائل المقترحة للترويج و الاعلان للفرص الاستثمارية وهي الاعلان في الفضائيات المحلية و العربية و العالمية و التركيز على تلك المتخصصة بالاعمال و الاقتصاد و الاستثمار بما في ذلك عمل اللقاءات والندوات الترويجية في تلك القنوات ومن خلال المؤتمرات و الندوات و الملتقيات العربية و الاقليمية و العالمية المتخصصة بالاقتصاد والاستثمار والتنسيق المباشر مع المنظمات و المؤسسات العربية و الدولية وحسب الاختصاص للمشاركة و الاعلان في ندواتها التخصصية و في مواقعها الاكترونية و مجلاتها الدورية و قنواتها الفضائية، وأخيرا عن طريق الاستفادة من امكانات و علاقات الملحقيات التجارية العراقية في الدول المستهدفة، بل حتى الحث والتنسيق مع تلك الملحقيات لتطوير آليات عملها بهذا الاتجاه.

ووضع الخبير ملاحظات حذر فيها من أي تأخير في الاجراءات وعدم الوضوح أو ضعف أو التأخير في الاجابات على التساؤلات مما سيعطي الانطباعات بعدم المصداقية والجدية و سيقلل من امكانات جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي الرصين ،وبالتالي ستضعف إمكانية نجاح العملية الاستثمارية سواء مع وزارة الصناعة أو مع البلد بالعموم. وشدد على ضرورة وجود آلية عملية لمتابعة تنفيذ التزامات كلا الطرفين المتعاقدين بالعقد الاستثماري من خلال قسم او جهة مخولة بمتابعة الالتزام باجراءات تنفيذ الاتفاق الاستثماري بموجب بنوده و بالطريقة التي تضمن حقوق كلا الطرفين بما في ذلك التوقيتات المباشرة و نوعية التنفيذ و آلية استحصال حقوق كل طرف طوال مدة العقد .